**دخول همزة الاستفهام على "لا" النّافية للجنس:**

**إذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" النّافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فتقول: "أَلَا رجلَ قائمٌ"، و"أَلَا غلامَ رجلٍ قائمٌ"، و"أَلَا طالعًا جبلًا ظاهرٌ"، وحكم المعطوف والصّفة بعدَ دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها. هكذا أطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي كل ذلك تفصيل. وهو: أنّه إذا قصد بالاستفهام التّوبيخ أو الاستفهام عن النّفي فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها، وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصّفة وجواز الإلغاء. فمثال التّوبيخ قولُك: "ألا رجوعَ وقد شِبتَ" ومنه الشّاهد:113**

**أَلَا ارْعواءَ لِمَن ولّت شَبِيبَتُه وآذَنتْ بِمَشِيبٍ بَعدَه هَرمُ**

**ومثال الاستفهام عن النّفي قولك: "ألَا رجلَ قائمٌ" ومنه قوله:114 ألَا اصْطِبارَ لسَلْمى أمْ لَها جَلَدُ إذا أُلاقِي الذي لاقَاهُ أمْثَالِي**

**وإذا قُصد بهمزة الاستفهام التّمني فمذهب المازنيّ أنّها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام، ومذهب سيبويه أنّه يبقى لها عملُها في الاسم، ولا خبر لها، ولا يجوز إلغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرّفع مراعاةً للابتداء.**

**ومن استعمالها للتّمني قول الشاعر:**

**ألَا عُمرَ ولّى مُستَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيرْأبُ ما أثْأتْ يدُ الغَفَلاتِ**.

**حكم خبر "لا" من حيث الذّكر والحذف:**

**إذا دلّ دليل على خبر "لا" النّافية للجنس وجب حذفه عند التّميميّين والطّائيّينَ، وكثُر حذفُه عند الحجازيّين، ومثالُه أن يُقال: "هل من رجلٍ قائمٌ"، فتقول: "لا رجلَ"، وتحذف الخبر، وهو "قائم" وجوبًا عند التّميميّين والطّائيّين، وجوازًا عند الحجازيّين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جارّ ومجرور، كما مُثّل، أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحوَ: أن يقال: "هل عندك رجلٌ أو "هل في الدار رجلٌ" فتقول: "لا رجل".**

**فإنْ لم يدلَّ على الخبرِ دليلٌ لم يجز حذفه عند الجميع، نحوُ قوله صَلّى اللهُ عليه وَآلِه وسلَّمَ: "لا أحدَ أغْيرُ من اللهِ"، وقول الشّاعر:116**

**وَلا كَريمَ من الوِلدَانِ مَصبوحُ.**